

في تكيف المجتمع الذي نعيش فيه ، فان استطلعنا ذلك وهو بالإمكان بقينا ، والا فلا شيء يقوى على العمل ضد رغبتنا نحن أهل البلاد . . . دعوني أطرق الموضوع من ناحية ثانية . . . ان الانتخابات في حد ذاتها أمر واقع لا بد منها . ولنفرض جدلا اننا لا نرضى عنها ولا نريدها ، ومع ذلك فالانتخابات ستجري ان شئنا أم أبينا ، وفي هذه الحالة هل نترك الميدان للصعاليك يتضول وتجول وتتصرف بأمر الشعب عن غير فهم أو معرفة ، أم نحاول إبراز عناصر قوية مخلصمة طيبة نستفيد منها ونستطيع مواجهة التيار « (٩٠) » .

ويبدو ان هذا الحوار كان يدور على أكثر من صعيد فقد كتبت صحيفة « الدفاع » ان « المجلس الاعلى لمؤتمر اللاجئيين العام » عقد جلسة يوم ١٣/١/١٩٥٠ في رام الله وجرى البحث فيه في موضوع الانتخابات وقد تكونت نتيجة المداولة ثلاثة مقترحات : « أولا — ان لا يتدخل المؤتمر في شأن الانتخابات وتترك الحرية للأفراد الذين يرغبون الاشتراك فيها . ثانيا — ان يقاطع اللاجئون الانتخابات وان يترك لكل فرد حرية الاشتراك على مسؤوليته الشخصية . ثالثا — دعوة اللاجئيين لتسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين » (٩١) . وقد ذكرت الصحيفة ان الاقتراح الاول هو الذي ناز بالتصويت بينما لم ينل الاقتراح الثالث سوى صوت واحد ، وربما يعتبر ذلك دليلا صحيحا على رفض الرأي العام الفلسطيني لفكرة الالتزام بالانتخابات . ويؤكد هذا الاستنتاج حوادث العنف الشعبية التي حدثت قبيل الانتخابات وفي أثنائها في الخليل ونابلس والقدس (٩٢) . وكان أعنف هذه الحوادث تلك التي حدثت في نابلس في اجتماع عقده الجهاير والقيت فيه خطب تهاجم الاردن وأختتم بتظاهرة توجهت الى مبنى المصرفية في نابلس حيث فرقتها قوة من الجيش الاردني بالقوة والقت القبض على نحو ثلاثين شخصا من المتظاهرين واقتادتهم على الاقدام الى معسكر للاعتقال وقد توفي واحد من هؤلاء (من عائلة الكيلاني) في الطريق الى هذا المعسكر من جراء الأرهاق (٩٢) .

لقد كان أوضح المواقف وأكثرها حسما تجاه الانتخابات موقف الشبيوعيين الفلسطينيين وقد نبع موقفهم من موافقتهم على قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ ودعوا الى اقامة دولة فلسطينية في الاقسام التي خصصها هذا القرار للعرب . وقبيل الانتخابات أصدرت عصبة التحرر الوطني بيانا قالت فيه : « ان الشعب لا يهتم بمهزلة الملك عبدالله الانتخابية . العالوية العظمى تتطاع الانتخابات لان الشعب يعارض ضم البلاد الى المستعمرة البريطانية التي تسمى شرق الاردن . ان نداء العصبة لمقاطعة الانتخابات قد قوبل باهتمام كبير . . . » (٩٤) .

لا شك ان ثمة عناصر وطنية قد شاركت في الانتخابات وكان هدفها من ذلك « انه لو تمت هذه المقاطعة من بعض الطبقات فاننا لن نعدم من يخوض هذه المعركة وفي هذه الحالة قد يبرز مرشحون فاسدون يسيئون الى القضية ويمثلون الأمة شر تمثيل » (٩٥) . لقد فرضت الانتخابات فرضا وكان هم هذه الفئة « انقاذ ما يمكن انقاذه » ووجهت معركتها نحو تغيير الدستور . وفي الجلسة الاولى لمجلس النواب المنتخب علق عدد من النواب الفلسطينيين الشباب (منهم أنور نسييه وعبدالله الريماوي وعبدالله نعواس) موافقتهم على « الوحدة » على تغيير الدستور (٩٦) . « نحن أبناء الشعب لن نستعجل في اعطاء رأينا في قضية التوحيد [وانما نريد ان نحقق رغباتنا كاملة في هذا الخصوص فلنا شروط ولنا طلبات . . . ان تعديل الدستور الحالي هو كل ما يرجوه أبناء الضفتين » (٩٧) .

ولقد عملت السلطات الاردنية على ابعاد هذه العناصر الوطنية قدر استطاعتها ويسعت الى حرمانها من دخول المجلس النيابي وقد اتبعت أساليب الضغط بواسطة رموزها والمتعاونين معها كما حدث في الخليل فقد تدخل الشيخ الجعبري « تدخلنا مباشرا في الانتخابات النيابية . . . واستعمل الضغط في أكثر من مناسبة ضد المحامي